

Mechanisms for recovering virtual assets arising from acts of corruption in Jordanian legislation

Ahmad Sulaiman Malkawi¹

Nada Taisear Al-Sweelmeen²

Integrity and Anti-Corruption Commission

For correspondence: ahmad.malkawi@JIACC.gov.jo

Submission Date: 19/1/2026

Acceptance Date: 29/3/2026

Abstract

Objectives: To understand the concept of virtual assets and their types, the legal nature of virtual assets, the potential risks of trading them, the legal framework for recovering virtual assets resulting from acts of corruption, and the effectiveness of Jordanian legislation in recovering them.

Methodology: A descriptive-analytical approach was adopted; this involved describing digital money and virtual assets, the risks arising from dealing with them, presenting the legal regulations governing them, and the legislation related to recovery mechanisms.

Results: There is a clear legal framework for recovering funds resulting from acts of corruption in Jordan, and while recovery mechanisms are effective when dealing with traditional funds, they are less efficient when applied to digital assets. The practical impact of legislation regulating virtual assets in the field of recovering corruption-related funds remains limited.

Conclusion: It is necessary to develop an integrated system that includes updating legislation, developing technical infrastructure, enhancing the capabilities of national staff, and adopting a comprehensive national model for recovery procedures that ensures fast freezing, precise tracking, and effective recovery.

Keywords: corruption; fund recovery; legislation; money laundering; virtual assets.

آليات استرداد الأصول الافتراضية الناشئة عن أفعال الفساد في التشريع الأردني

ندى تيسير السويلميين²

أحمد سليمان ملكاوي¹

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

ahmad.malkawi@IACC.gov.jo

تاريخ القبول: 29/3/2026

تاريخ التقديم: 19/1/2026

الملخص

الأهداف: التعرف الى مفهوم الأصول الافتراضية وأنواعها، والطبيعة القانونية للأصول الافتراضية والمخاطر المحتملة لتداولها، والتنظيم القانوني لاسترداد الأصول الافتراضية الناشئة عن أفعال الفساد، ومدى فاعلية التشريع الأردني في استردادها.

المنهجية: تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك من خلال وصف الأموال الرقمية والأصول الافتراضية، والمخاطر الناجمة عن التعامل بها، وعرض التشريعات القانونية المنظمة لها، والتشريعات المتعلقة بآليات استردادها.

النتائج: وجود إطار قانوني واضح لاسترداد الأموال الناشئة عن أفعال الفساد في الأردن، وأن آليات الاسترداد تتميز بالفاعلية عند التعامل مع الأموال التقليدية لكنها أقل كفاءة عند تطبيقها على الأصول الرقمية، وأن الأثر العملي للتشريعات المنظمة للأصول الافتراضية في مجال استرداد الأموال الناشئة عن الفساد ما يزال محدودًا.

الخلاصة: ضرورة تطوير منظومة متكاملة تشمل تحديث التشريعات، وتطوير البنية التحتية التقنية، ورفع كفاءات الكوادر الوطنية، واعتماد نموذج وطني شامل لإجراءات الاسترداد، يضمن سرعة التجميد، ودقة التتبع، وفاعلية الاسترداد.

الكلمات المفتاحية: استرداد الأموال؛ الأصول الافتراضية؛ تشريع؛ غسل الأموال؛ الفساد.

المقدمة

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تطوراً متسارعاً وملحوظاً في القطاع المالي حيث برزت الأصول الافتراضية مثل العملات الرقمية والتقنيات المالية الحديثة كأحد أهم المحركات الاقتصادية في العصر الرقمي الحديث، نتيجة لذلك سارعت العديد من الدول إلى تبني أطر قانونية وتنظيمية لضمان الإستفادة من هذه التقنيات مع الحد من المخاطر المصاحبة لها مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحد من المخاطر المرتبطة بالتعامل غير المنظم بالأصول الافتراضية، وهذه المستجدات حثمت على الدول أن تقوم بوضع إطار قانوني شامل لتنظيم التعامل بالأصول الافتراضية من خلال تعزيز الشفافية والامتثال للمعايير الدولية وبما ينسجم مع التحديث الاقتصادي وتطوير الاقتصاد الرقمي وحماية الاستقرار المالي والاقتصادي وتوفير بيئة قانونية تحمي المستثمرين وتدعم الابتكار.

إن السماح بتداول العملات الرقمية دون تنظيم قانوني أو إجرائي قد يؤدي إلى استغلالها واستعمالها كغطاء لإخفاء ممارسات مخالفة للقانون قد تنطوي على شبهات فساد، سيما وأن التعامل بالعملات الرقمية لها طبيعة خاصة من حيث أنها لامركزية ومن السهل جداً إخفاء هوية الأطراف التي تتعامل بها وصعوبة تتبعها كونها عابرة للحدود، وهذه الأمور تعد تحديات تلزم الدول بمواجهتها.

ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى التطرق للحديث عن الأموال الرقمية والأصول الافتراضية كوسيلة جديدة في التعامل المالي وكأداة جاذبة لمرتكبي أفعال الفساد من خلال استغلالها، والحديث عن الإطار القانوني الأردني المرتبط بالأموال الرقمية والأصول الافتراضية وآليات استردادها في حال كانت هذه الأموال أو الأصول ناشئة عن أفعال فساد. وعلى الرغم من عدم تسجيل حالات فساد معروفة في الأردن تتعلق بهذه الأصول حتى الآن، إلا أن السماح بتداول بعض العملات الرقمية والأصول الافتراضية وتزايد استخدامها عالمياً يفرض على المملكة الاستعداد المبكر لمواجهة التحديات المحتملة المرتبطة بها.

اشكالية الدراسة:

انتشرت في الفترة الأخيرة ظاهرة لجوء الأفراد للتعامل بالعملات الرقمية والأصول الافتراضية في ظل غياب إطار قانوني مالي واضح، الأمر الذي أدى لتسهيل استعمالها في المعاملات الغير القانونية، كما جعلها بيئة خصبة يتم من خلالها القيام بممارسات مشبوهة كالفساد وغسل الأموال وتمويل العمليات الإرهابية، كونه وفور حيازة هذه العملات فإن ذلك يسمح لأصحابها بإمكانية نقلها وتحويلها لأي مكان في العالم دون إمكانية رصدها أو تتبعها ضمن إطار قانوني واضح، ومن ثم يعاد تحويلها إلى أموال أو أصول عادية في البلدان التي تتيح ذلك. وعليه تفقد الحكومات قدرتها على إدارة اقتصاداتها وعدم مقدرتها على ضبط الأسواق لديها وبالتالي صعوبة تحصيل موارد الدولة، حيث أنه لا يوجد مؤسسات أو جهات دولية معنية بمراقبة إصدار وتداول هذه العملات.

لذلك تسعى هذه الدراسة الى تسليط الضوء على آليات استرداد الأصول الافتراضية الناشئة عن أفعال الفساد حسب التشريعات المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية، من خلال إجابة السؤال الرئيسي التالي:

ما آليات استرداد الأصول الافتراضية الناشئة عن أفعال الفساد في التشريع الاردني؟
ويتفرع منه الأسئلة التالية:

اولاً: آليات واستراتيجيات استرداد الأصول الافتراضية الناشئة عن أفعال الفساد في التشريع الأردني؟

ثانياً: ما هي التحديات الفنية والقانونية والإجرائية في استرداد الأموال الرقمية والأصول الافتراضية الناشئة عن أفعال الفساد؟

ثالثاً: ما مدى كفاية وفاعلية التشريع الأردني في رسم آليات استرداد الأصول الافتراضية الناشئة عن أفعال الفساد؟

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من جانبين:

الأهمية النظرية: والتي تنبع من خلال:

كونها تتناول موضوعاً حديثاً ومعقداً يتمثل في استرداد الأموال الرقمية والأصول الافتراضية الناشئة عن أفعال الفساد، وهو موضوع لا يزال جديداً في البيئة القانونية الأردنية والعربية وربما الإقليمية (الخوري، 2020).

تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية من خلال تحليل الإطار التشريعي والمؤسسي لهذه الظاهرة، وفهم المخاطر المتعلقة بالأموال الرقمية والأصول الافتراضية، واستعراض التحديات التقنية والقانونية والإجرائية التي تواجه الجهات المختصة.

تسعى الدراسة أن تكون أساساً معرفياً يمكن الإستناد إليه والاستفادة منه في تطوير سياسات وطنية فعالة في مواجهة الاستخدام غير المشروع للأموال الرقمية والأصول الافتراضية، واعتماد آليات لاسترداد الأموال الرقمية في حال كانت ناشئة عن أفعال فساد.

الأهمية العملية: تبرز الأهمية العملية للدراسة من خلال:

قدرتها على تقديم حلول عملية لجهات إنفاذ القانون والجهات الرقابية في المملكة الأردنية الهاشمية، وخاصة هيئة النزاهة ومكافحة الفساد ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وهيئة الأوراق المالية ووحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية وأي جهة ذات علاقة.

تسعى الدراسة إلى قياس مدى فاعلية المنظومة الحالية لاسترداد الأصول الافتراضية، وتحديد نقاط القوة وفرص التحسين في الإجراءات المعمول بها.

من المؤمل أن تساعد نتائج الدراسة صانعي القرار في المملكة على تطوير تشريعات تتوافق مع المعايير الدولية، وتعزز التعاون القضائي الدولي في قضايا الأصول الرقمية المرتبطة بأفعال الفساد.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

التعرف إلى آليات استرداد الأصول الافتراضية الناشئة عن أفعال الفساد في التشريع الأردني.

تحليل الإطار التنظيمي والقانوني الأردني المنظم للأموال الرقمية والأصول الافتراضية.

تحديد التحديات الفنية والقانونية الإجرائية التي تواجه الجهات الوطنية المختصة في تتبع الأموال الرقمية والأصول الافتراضية وآليات ضبطها والتحفيز عليها، ومدى ملائمة هذه الإجراءات لطبيعة جرائم الفساد التي يكون محلها مالياً رقمياً.

تقييم قدرة البنية المؤسسية الأردنية من الناحية التشريعية والفنية على التعامل مع القضايا التي تتضمن أموالاً رقمية وأصول افتراضية، بما يشمل التعاون الدولي في هذا المجال.

تقديم توصيات تساهم في تعزيز النزاهة المالية والرقمية، وتحسين فعالية أدوات وانظمة مكافحة الفساد وآليات الاسترداد المرتبطة بالأموال الرقمية والأصول الافتراضية.

إجراءات الدراسة: للوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة اتبع الباحثان الإجراءات الآتية وذلك بعد تحديد عنوان الدراسة ومشكلتها.

تم جمع البيانات والوثائق من المصادر الرسمية الموثقة. وذلك للتعرف على التشريعات والإنجازات وحجم ظاهرة التداول بالأموال الرقمية والأصول الافتراضية.

تم مراجعة العديد من الدراسات السابقة للاطلاع والمقارنة مع الدراسة الحالية.

الوصول إلى النتائج من خلال البيانات والمعلومات المتوفرة والإجراءات المتبعة.

منهجية الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة: اعتمد في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك من خلال وصف الأموال الرقمية والأصول الافتراضية، والمخاطر المحتملة الناجمة عن التعامل بالعملات الرقمية، وتتبع واستقصاء النصوص القانونية المنظمة للأموال الرقمية والأصول الافتراضية في التشريعات المتعلقة بآليات واستراتيجيات استرداد الأموال الرقمية والأصول الافتراضية، والتحديات الفنية والقانونية والإجرائية في استرداد الأموال الرقمية والأصول الافتراضية الناشئة عن أفعال الفساد، وصولاً إلى استنباط النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة

أجرى الرعود (2024) دراسة بهدف تسليط الضوء على جريمة غسل الأموال بالعملات المشفرة وطرق مكافحتها باعتبارها جريمة عصرية ظهرت حديثاً؛ وضبط المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بها وهي: غسل الأموال، والعملات المشفرة، وتحديد التحديات القانونية والعملية التي تواجه جهود مكافحة غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة، حيث إن غسيل الأموال يشكل المرحلة الأساسية التي تسبق استرداد الأموال المتحصلة من الفساد، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، حيث تم تحليل النصوص القانونية والتشريعات الوطنية والدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، ومقارنتها بالواقع العملي لاستخدام العملات المشفرة، مع التركيز على أوجه القصور التشريعي في التعامل مع الطبيعة اللامركزية لهذه الأصول. وخلصت الدراسة إلى وجود القصور التشريعي، وأن معظم التشريعات الحالية ورغم تحديثها لمكافحة غسل الأموال التقليدي، لا تزال قاصرة عن التعامل مع العملات المشفرة بشكل شامل وكاف لتغطية مراحل التتبع والتجميد والمصادرة. وأكدت الدراسة أن الطبيعة اللامركزية وإخفاء الهوية في بعض العملات المشفرة الـ Privacy Coins يصعب عملية تتبع الأموال المتحصلة من الجريمة (بما فيها الفساد) ويتطلب خبرات تقنية عالية غير متوفرة بشكل كافٍ.

وهدفت دراسة (الطرمان، 2024) للتعرف على المخاطر والتحديات الناجمة عن تداول العملات الرقمية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية. حيث خلصت الدراسة إلى أن وجود مخاطر وتحديات لاستخدام العملات الرقمية مثل تذبذب الأسعار وعدم تقبلها بشكل عام، بالإضافة لمخاطر الأمن السيبراني والنشاطات الاقتصادية غير الشرعية كغسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها ضرورة قيام المؤسسات الرسمية بعقد ندوات ودورات تدريبية لكافة فئات المجتمع لتعريفهم بالعملات الرقمية وكيفية عملها والتداول بها، وعدم السماح لمروجي هذه العملات بخداع افراد المجتمع والتغريب بهم، كون هدفهم كسب الاموال.

وهدفت دراسة العنبيكي (2023) إلى تسليط الضوء على السياسة الجزائية (الجنائية) لآلية استرداد الأموال المهربة المتحصلة عن الفساد، من خلال إجراء دراسة تحليلية مقارنة بين التشريعين الأردني والعراقي، ومدى توافقهما مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) واستخدم في الدراسة المنهج التحليلي المقارن، حيث تم تحليل النصوص القانونية ذات الصلة في كل من القانون الأردني (قانون النزاهة ومكافحة الفساد) والقانون العراقي، ومقارنتها بأحكام الفصل الخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) لتحديد أوجه القوة والضعف في الأطر القانونية الوطنية لاسترداد الأصول، وخلصت الدراسة إلى أن التعاون الدولي يشكل ركيزة أساسية لنجاح استرداد الأموال المهربة خارجياً، وأشارت الدراسة إلى تميز التشريع الأردني في بعض الجوانب، لا سيما النص الصريح على عدم خضوع دعوى استرداد الأموال لأحكام التقادم (المادة 29 من قانون النزاهة ومكافحة الفساد). ولفتت الدراسة إلى صعوبة إثبات مصدر الأموال وتملكها، خاصة في حالات

التهرب المعقدة، وضرورة تبني آليات لتخفيف عبء الإثبات على الدولة طالبة الاسترداد (مثل المصادرة غير المستندة إلى إدانة). أوصت الدراسة بضرورة تطوير وتحديث الإجراءات القضائية في كلتا الدولتين لضمان سرعة تجميد ومصادرة الأصول وتسهيل استردادها. ودعت إلى تبني المزيد من الأدوات غير التقليدية لاسترداد الأصول، مثل المصادرة المدنية أو المصادرة غير المستندة إلى إدانة (Non-Conviction Based Forfeiture)، لضمان عدم إفلات الأصول المهربة من الاسترداد في حال تعذر إثبات الإدانة الجنائية.

وهدفت دراسة المحارمة والمعمري (2022) التعرف الى الآثار والتبعات القانونية المحتملة نتيجة التداول بالعملات الرقمية سواء كانت على المؤسسات او على الافراد، واتبع في الدراسة المنهجين الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن للتعرف الى الاحكام المتشابهة او المتباينة معها، وخلصت الدراسة الى وجود آثار على السياسة المالية نتيجة التداول بالعملات الرقمية وذلك من خلال تأثرها بحجم الايرادات الضريبية بسبب عدم ضبطها قانونياً، واوصت الدراسة بضرورة ايجاد آليات وإصدار تشريعات تضمن حقوق المتعاملين من جهة، والرقابة على هذه المعاملات من جهة اخرى خصوصاً المعاملات المشبوهة، كما أوصت بضرورة تعديل قانوني المعاملات الإلكترونية والجرائم الإلكترونية كونها المعنية بالمخالفات التي تنجم عن التداول بالعملات الرقمية والتي تتم باستخدام الحاسوب والانترنت.

وأجرى (Balthazor 2019) دراسة هدفت إلى تحليل التحديات القانونية والإجرائية التي تواجه الجهات القانونية في الولايات المتحدة لاسترداد الأصول الرقمية، خاصة في سياق الدعاوى المدنية، وكيفية تطبيق القواعد الإجرائية التقليدية (مثل الحجز التحفظي والمصادرة) على الأصول غير المادية واللامركزية. واعتمدت الدراسة على التحليل القانوني المعمق (Legal Analysis) للأحكام القضائية السابقة (Case Law) والقواعد الفيدرالية والإجرائية المدنية الأمريكية، بهدف تحديد مدى قابلية هذه القواعد للتطبيق على العملات المشفرة وتحديات الاختصاص القضائي، وخلصت الدراسة الى صعوبة تحديد الموقع (Situs) حيث إن الطبيعة اللامركزية للعملات المشفرة تجعل من الصعب تحديد «موقع» الأصل بدقة لغرض ممارسة الاختصاص القضائي أو تنفيذ أوامر الحجز أو الاسترداد، على عكس الأصول التقليدية. وصعوبة إيجاد وتعريف المدعى عليهم المجهولين (Pseudonymous) أو الذين يستخدمون أسماء مستعارة تحدياً كبيراً لخدمة الأوراق القانونية. وغياب إطار تنظيمي واضح وموحد للعملات المشفرة يزيد من صعوبة تجميد الأصول التي لا يُحتفظ بها لدى مقدمي خدمات الأصول الافتراضية المرخصين (VASPs). واوصت الدراسة بالاعتماد على مقدمي الخدمات: ضرورة استهداف مقدمي خدمات الأصول الافتراضية (VASPs) أو البورصات الخاضعة للتنظيم بقرارات قضائية لتجميد الأموال على مستوى البورصة، حيث يسهل فرض السلطة القضائية عليهم. وضرورة استخدام قواعد النياية القضائية (Equitable Principles)، حيث يجب على المحاكم استخدام المبادئ القانونية المرنة، مثل أوامر «Writ of Attachment» و«Injunctions»، لتجميد الأصول، مع الاعتراف بأن هذه الأصول هي ممتلكات قابلة للمصادرة. وضرورة تحديث وتعديل القوانين الإجرائية المدنية بشكل صريح لتشمل آليات التعامل مع الأصول الرقمية كفئة متميزة من الممتلكات.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة بأنها سعت الى التعرف الى آليات استرداد الأموال الرقمية، وهو موضوع لم تتناوله الدراسات السابقة وهذا ما يجعل هذه الدراسة مختلفة عن غيرها من الدراسات، فمن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة نلاحظ ان بعض هذه الدراسات تناولت تحليل التحديات القانونية والإجرائية التي تواجه الجهات القانونية لاسترداد الأصول الرقمية ومدى قابلية هذه القواعد للتطبيق على العملات المشفرة وتحديات الاختصاص القضائي كدراسة (Balthazor 2019)، وبعضها هدفت الى التعرف الى الآثار والتبعات القانونية المحتملة نتيجة التداول بالعملات الرقمية سواء كانت على المؤسسات او على الافراد كدراسة المحارمة والمعمري (2022)، في حين ان دراسة العنبي (2023) سعت إلى تسليط الضوء على السياسة الجزائية (الجنائية) لآلية استرداد الأموال المهربة المتحصلة عن الفساد ولم تتطرق الى آليات استرداد الأموال الرقمية، وهدفت دراسة الرعود (2024) الى تسليط الضوء على جريمة غسل الأموال بالعملات المشفرة وطرق مكافحتها ولم تتطرق الى آليات استردادها، أما دراسة (الطرمان، 2024) فهدفت الى التعرف الى المخاطر والتحديات الناجمة عن تداول العملات الرقمية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية.

خطة الدراسة (البحث):

تم تقسيم البحث الى اربعة مباحث موزعة على عدد من المطالب وذلك على النحو الاتي:

المبحث الأول: ماهية الأصول الافتراضية في التشريع الأردني.

المطلب الأول: مفهوم الأصول الافتراضية وأنواعها، والاساس القانوني لحمايتها.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للأصول الافتراضية والمخاطر المحتملة لتداولها.

المبحث الثاني: التنظيم القانوني لاسترداد الأصول الافتراضية الناشئة عن أفعال الفساد.

المطلب الأول: آلية استرداد الأصول الافتراضية في التشريع الأردني.

المطلب الثاني: آليات الاسترداد المؤسسي للأصول الافتراضية:

المبحث الثالث: التحديات الفنية والقانونية والإجرائية في استرداد الأصول الافتراضية الناشئة عن أفعال الفساد.

المبحث الرابع: مدى كفاية وفاعلية التشريع الأردني في رسم آليات استرداد الأصول الافتراضية الناشئة عن أفعال الفساد.

المبحث الأول: ماهية الأصول الافتراضية في التشريع الاردني.

المطلب الأول: مفهوم الأصول الافتراضية وأنواعها، والاساس القانوني لحمايتها:

أولاً: مفهوم الأصول الافتراضية وأنواعها:

الأصول الافتراضية هي عبارة عن تمثيلات رقمية للقيمة يمكن تداولها، نقلها، أو استخدامها للدفع والاستثمار إلكترونياً، ولا تشمل العملات الورقية الرسمية، ويتم تداولها والتعامل معها من خلال شبكة الانترنت دون وجود مادي أو فيزيائي لها. وتعتبر جزءاً من أنظمة الدفع العالمية الحديثة التي تحسن فعالية الدفع وتقليل تكاليفه، ويمكن مقارنتها بالعملات التقليدية مثل الدولار واليورو وغيرهما من العملات، ولكنها تختلف عنها بأنه لا يوجد لها هيئات تنظيمية مركزية تديرها وتقف خلفها، وتتم المعاملات مباشرة بين المستخدمين دون وجود وسيط ومن خلال الشبكة باستخدام التشفير، ويتم تسجيل هذه المعاملات والتحقق منها عن طريق الشبكة وتوثق في دفتر حسابات موزع وعام يسمى سلسلة الكتل، وتقسم الى نوعين:

النوع الأول: قابلة للتحويل (Convertible) ولها قيمة تعادل العملات الحقيقية ويمكن تحويلها من وإلى العملات الحقيقية مثل (Bitcoin, e-Gold).

النوع الثاني: غير القابلة للتحويل للعملات الحقيقية (Non-Convertible) وهي الخاصة بمواقع معينة مثل (Amazon) ومنها (Q Coins, World of Warcraft Gold)، وتساهم هذه العملات في تخفيض كلفة تحويل الأموال والعملات التي تتقاضاها البنوك، وإمكانية استخدامها في الدفعات الصغيرة بعمولة شراء قليلة جداً، كما أن إدارتها يعتبر استثماراً يعطي عائداً جيداً، لكن الحصول على مثل هذه المكاسب يتطلب وضع سياسات وقوانين تنظيمية تحمي المستهلك وتحافظ على حقوقه وتمنع استغلالها في معاملات غير مشروعة (FATF, 2014).

ثانياً: أشكال العملات الرقمية:

وتقسم الى ثلاثة أشكال وهي العملات الافتراضية، والعملات الإلكترونية، والعملات الرقمية القانونية (الطرمان، 2024):

العملات الافتراضية: وهي عملات لا يوجد لها إطار قانوني أو جهة تنظيمية تحكم عملية إصدارها أو تداولها أو تتبعها أو مراقبتها، وعدم وجود غطاء نقدي لها ويتم إصدارها وتداولها بشكل إلكتروني.

العملات الإلكترونية: وهي عبارة تمثيل غير مادي للنقود الورقية القانونية، حيث أنها لا تعد نقداً بحد ذاتها، وإنما تتميز بتمتعها بالصفة النقدية للنقود الورقية القانونية التي تصدرها البنوك المركزية، وتتخلص عملية إصدارها بتحويلها من الصفة النقدية لها من مادية إلى رقمية.

العملات الرقمية القانونية: يفكر العالم بجدية بإمكانية إصدار عملة رقمية عالمية قانونية يتم من خلالها الدفع الفوري والتحويل عبر الحدود وتستخدم من قبل الدول لتغطية التزاماتها الرسمية، إلا أن وجود تحديات قانونية وفنية وتشغيلية لا يسمح بإصدارها حتى الآن.

ثالثاً: الأساس القانوني لحمايتها:

استند الأساس القانوني لحماية الأصول الافتراضية في التشريع الأردني إلى مبدأ شمول الحماية القانوني لكافة الأموال ذات القيمة الاقتصادية، سواء كانت مادية أم غير مادية، طالما ترتب عليها حق مالي مشروع يمكن تملكه والتصرف فيه.

وبالرجوع إلى القواعد العامة في التشريع الأردني، فإن المال يُعرّف بوصفه كل ما له قيمة مالية ويمكن تملكه والانتفاع به قانوناً، وهو تعريف يتسم بالمرونة ويستوعب المستجدات التقنية، بما في ذلك الأصول الافتراضية باعتبارها تمثيلاً رقمياً للقيمة قابلاً للتداول والتحويل.

كما أن صدور قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية عزز من الحماية القانونية لهذه الأصول، من خلال إضفاء صفة التنظيم القانوني عليها، وإخضاعها لإشراف ورقابة الجهات المختصة، واعتبارها محلاً للحقوق والالتزامات القانونية.

وعليه، فإن الأصول الافتراضية، متى كانت ناشئة عن فعل يشكل جريمة فساد، تخضع لأحكام التتبع والحجز والتحفيز والمصادرة، شأنها شأن الأموال التقليدية، استناداً إلى أحكام قانون النزاهة ومكافحة الفساد والتشريعات ذات العلاقة.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للأصول الافتراضية والمخاطر المحتملة لتداولها:

أولاً: الطبيعة القانونية للأصول الافتراضية:

تُعد الأصول الافتراضية من الناحية القانونية أموالاً ذات طبيعة غير مادية على شكل تمثيل رقمي للقيمة، وتكتسب صفتها القانونية من قابليتها للتملك والتداول والانتفاع المشروع كالدفع والاستثمار، ولا يمكن تكييفها باعتبارها عملة قانونية صادرة عن البنك المركزي، كما لا تُعد أوراقاً مالية بالمعنى التقليدي إلا إذا انطبقت عليها شروط الأدوات المالية المنصوص عليها في التشريعات ذات العلاقة، وإنما تُعد فئة مستقلة من الأموال الرقمية المنظمة بموجب تشريع خاص.

وبموجب قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية، أصبح للأصول الافتراضية وصف قانوني محدد مما يزيل الغموض المتعلق بتكييفها، ويجعلها خاضعة لأحكام الرقابة والتنظيم، دون أن يتم منحها صفة النقد القانوني، ومن ثم فإنها تُعد مالاً قابلاً للمصادرة والاسترداد متى ثبت ارتباطها بجريمة فساد أو غسل أموال، تطبيقاً لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ثانياً: المخاطر المحتملة للتداول بالأصول الرقمية:

تواجه المجتمعات العديد من المشكلات والمخاطر الناتجة عن استخدام الأصول الافتراضية كونها وسيلة سهلة الاستغلال في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب. حيث انها تتميز بالسرية التامة وعدم الكشف عن شخصية البائع أو المشتري. وهو ما جعل الكثيرين يفضلون استخدامها، وعدم وجود وسيط لعملية التداول بالعملة الرقمية، مما أدى لعدم وجود رقابة على هذه التداولات وخاصة من قبل منظمات مكافحة الإرهاب ومكافحة غسل الأموال. إضافة الى عدم وجود مكان محدد لعملية التداول كون التداول بالعملة الرقمية يحدث عبر الإنترنت وعبر شبكات مشفرة، يجعل من هذا التداول غير خاضع لقوانين وأنظمة أي دولة، وبالتالي لا يمكن لأي جهة أمنية إلزام طرف بالإفصاح عن تفاصيل هذه التداولات. بالإضافة الى امكانية تغيير عنوان التداول: حيث يمكن للشخص ذاته تحويل مبلغ من العملة الرقمية بعنوان إلكتروني جديد لكل عملية يقوم بها، وبالتالي يصعب الحصول على إثبات لكافة العمليات التي قام بها الشخص ذاته (جرادات، 2020).

وتعتبر الطبيعة اللامركزية والتقنية المعقدة (DLT) ونقص الخبرة الفنية لدى الجهات المختصة من أكبر التحديات التي تعيق التبّع والحجز، وهذا يؤكد أهمية الشراكة بين قطاعي جهات إنفاذ القانون وقطاع مقدمي الخدمات (VASPs) حيث انها تمثل استراتيجية حاسمة لنجاح التجميد السريع للأصول المحتجزة في البورصات المركزية. إضافة الى ان إدارة الأصول المشفرة المحجوزة يشكل تحدياً بسبب تقلب قيمتها (Volatility)، وتتطلب استراتيجيات متخصصة كتحويلها إلى عملة ثابتة أو عملات ورقية (També, Owen, & Nizzero, 2024).

مخاطر العملة الرقمية المشفرة، وتتمثل في:

مخاطر اقتصادية: حيث أن استخدام العملات الافتراضية كآلية لتسوية المدفوعات، قد يؤدي الى هروب المستثمرين واصحاب رؤوس الأموال إلى العملات الافتراضية المشفرة، مما يؤدي إلى فقد العملات الوطنية قوتها الشرائية. وتهديد الاستقرار النقدي في الدول كون التحكم بكمية عرض النقود خرج عن سيطرة السلطات النقدية في البلدان التي تنتشر فيها العملات الرقمية (النعيمي، 2018).

مخاطر قانونية: بسبب غياب جهة تنظيمية تراقب اصدار هذه العملات بوضوح، مما يؤدي لغياب جهة يتم الاحتكام اليها في حال وقوع النزاع ويسبب مشكلة في استرداد الحقوق عند ضياعها او في حالات السرقة أو الفقدان. وكذلك عدم امتلاك القانونيين للأدوات اللازمة للتقنين (شعبان واخرون، 2020).

مخاطر تقنية: ويتمثل ذلك في الهجمات الإلكترونية من خصوم متمرسة إلكترونياً. وتتراوح الهجمات بين مستوى منخفض، كقطع الخدمات الموزعة، إلى هجمات خطيرة كهجمات ضد البنية التحتية، أو استغلال نقاط الضعف بحيث يؤدي الى سرقة العملة (بارون واخرون، 2015).

مخاطر أمنية: كاختراق منصات هذه العملات وسرقتها من المحافظ الإلكترونية، وكذلك فقدان كلمة المرور الخاصة بالمحفظة الإلكترونية، وعدم القدرة على استردادها، أو التعرض لفقد مبالغ كبيرة عند حصول خطأ في التحويل (خرفي وسنوسي، 2021).

مخاطر التهرب الضريبي: وهي من أهم المشكلات التي تواجه هذه الابتكارات المالية، وهذه المشكلة تتنامى مع تزايد عدد العملات الرقمية وتنوع خصائصها وزيادة قيمتها السوقية (بييرس، 2023).

مخاطر تمويل الأنشطة الإجرامية: وذلك كون العمليات التي تجري بواسطة العملات الافتراضية تكون عادة مشفرة وسرية ومباشرة ولا تحتاج إلى إجراءات خاصة، تتعلق بالحصول على معلومات المستخدمين أو قانونية معاملاتهم أو الاحتفاظ بسجلات عن عملياتهم، إلى جانب أن العملة الافتراضية ليست محل مصادرة أو تجميد أو أي إجراء قانوني لغياب الاجراء القانوني الواضح الذي يطبق عليها، إضافة إلى سهولة الوصول إليها من خلال وسائل تكنولوجية شائعة، وهذا ما جعلها وسيلة مرغوبة يسهل استخدامها في عمليات غسل الأموال وتمويل العمليات الإرهابية (مرزوق 2019).

المبحث الثاني: التنظيم القانوني لاسترداد الأصول الافتراضية الناشئة عن أفعال الفساد:

المطلب الأول: آلية استرداد الأصول الافتراضية في التشريع الأردني:

يتمتع الأردن بوجود عدد من التشريعات القانونية التي تنظم عملية استرداد الأصول الافتراضية الناشئة عن أفعال الفساد ومن بينها:

أولاً: قانون النزاهة ومكافحة الفساد، 2016: والذي يتضمن:

جمع الأدلة: تتولى الجهات المختصة جمع المعلومات والأدلة التي تثبت الجريمة ومصدر الأموال المهربة.

تأمين الأصول: يتم تأمين الأموال والأصول المتحصلة من الجريمة، مثل العقارات والأسهم والأموال النقدية، لمنع تبديدها أو نقلها.

التعاون الدولي: يمكن للأردن التعاون مع الدول الأخرى في مجال استرداد الأموال المهربة، خاصة بموجب الاتفاقيات الدولية.

لا يخضع للتقادم: في القانون الأردني، لا تخضع دعوى الحق العام أو استرداد الأموال المتحصلة من جرائم الفساد لأحكام التقادم، مما يعني إمكانية الملاحقة واسترداد الأموال في أي وقت.

ثانياً: قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية

جاء قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية رقم 14 لسنة 2025، ليؤسس إطاراً قانونياً متكاملًا لتنظيم إصدار وتداول وخدمات الأصول الافتراضية داخل المملكة، من خلال:

إخضاع مزودي خدمات الأصول الافتراضية لنظام الترخيص والرقابة.
فرض متطلبات الامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
تمكين الجهات الرقابية من طلب المعلومات والإفصاح عن البيانات المتعلقة بالمعاملات الرقمية.
منح صلاحية تعليق أو إلغاء الترخيص في حال مخالفة الأحكام القانونية.
ويمثل هذا القانون نقلة نوعية في تعزيز القدرة القانونية للدولة على تتبع الأصول الرقمية وضبطها، لا سيما عند ارتباطها بجرائم فساد أو جرائم اقتصادية.

ثالثاً: قانون الجرائم الاقتصادية وقانون غسل الأموال:

تُعد الأفعال التي تتضمن الاستيلاء على المال العام أو إساءة استعمال الوظيفة العامة أو غسل العوائد غير المشروعة من الجرائم التي تخضع لأحكام قانون الجرائم الاقتصادية رقم 11 لسنة 1993، والذي يجيز الحجز والتحفيز على الأموال المتحصلة من الجريمة تمهيداً لمصادرتها.

كما أن قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 20 لسنة 2021، وسّع من نطاق الأموال محل الجريمة ليشمل جميع المتحصلات ذات القيمة، بغض النظر عن شكلها المادي أو الرقمي، الأمر الذي يتيح إدخال الأصول الافتراضية ضمن مفهوم العائدات الجرمية متى ثبتت علاقتها بالجريمة.

وعليه، فإن المنظومة التشريعية الأردنية، وإن لم تكن قد نصّت سابقاً بصورة صريحة على الأصول الرقمية، إلا أن طبيعتها الشمولية تسمح بتطبيق أحكام التجريد والتتبع والمصادرة والاسترداد عليها.

المطلب الثاني: آليات الاسترداد المؤسسي للأصول الافتراضية:

يتضمن النظام القانوني الأردني نصوفاً قانونية في قانون مكافحة الفساد والعقوبات تُلزم باسترداد الأموال الناتجة عن أي شكل من أشكال الجرائم الاقتصادية. لكن هناك بعض الصعوبات المتعلقة بفعالية تطبيق هذه النصوص القانونية التي تحكم هذه الأفعال، كما تتأثر القدرة على الاسترداد بدرجة التعاون الدولي والتبادل المعلوماتي بين الدول المختلفة.

ومن ضمن القوانين السارية في الأردن والمتعلقة بالتعامل مع الأصول الافتراضية قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية (قانون رقم 14 لسنة 2025) والذي عرف الأصول الافتراضية على أنها "تمثيل رقمي للقيمة التي يمكن تداولها أو تحويلها رقمياً، ويمكن استخدامها لأغراض الدفع أو الاستثمار، وأي تمثيل رقمي لأي قيمة أخرى يحددها هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه، ولا تشمل التمثيل الرقمي للعمليات

النقدية أو الأوراق المالية والأصول المالية الأخرى إلى الحد الذي يتم تنظيمها بمقتضى أي قانون آخر» (قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية، 2025).

ويمثل قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية خطوة مهمة للأردن نحو تنظيم الاقتصاد الرقمي وحماية المتداولين، حيث يمثل إطاراً قانونياً يوازن بين الابتكار، الاستقرار المالي، ضمان الحقوق وحماية الاقتصاد الوطني، ويعكس التزام المملكة بمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والشفافية، ويضع أساساً لتطور قطاع الاقتصاد الرقمي في المستقبل، وفي الوقت نفسه يبقى التوعية المستمرة للمتداولين وشفافية المعلومات أحد الركائز الأساسية لضمان الاستفادة الآمنة من الأصول الرقمية (عبد الكريم، 2025).

المبحث الثالث: التحديات الفنية والقانونية والإجرائية في استرداد الأصول الافتراضية الناشئة عن أفعال الفساد:

تواجه عملية استرداد الأموال الرقمية والأصول الافتراضية الناشئة عن أفعال الفساد مجموعة من التحديات المعقدة والمتداخلة، تتمثل في ثلاثة محاور رئيسية: التحديات الفنية، والتحديات القانونية، والتحديات الإجرائية، وفيما يلي عرض مفصل لها:

أولاً: التحديات الفنية (التقنية):

الطبيعة اللامركزية للأموال الرقمية والأصول الافتراضية: تعتمد معظم العملات المشفرة على تكنولوجيا البلوك تشين اللامركزية، مما يجعل من الصعب إخضاعها لرقابة أو إشراف حكومي أو مؤسسي (Sompolinsky & Zohar, 2015).

مستوى التشفير العالي وإخفاء الهوية: توفر المحافظ الرقمية عناوين مشفرة لا ترتبط مباشرة بهوية المستخدم، مما يحد من قدرة الجهات المختصة على الربط بين التحويلات والأشخاص الحقيقيين (Böhme et al, 2015).

استخدام أدوات إخفاء ومسارات متعددة: مثل Mixers و Tumblers وعمليات التحويل من Chain إلى أخرى (Cross-Chain)، وهي أدوات تُستخدم لطمس أثر الأموال وتجعل التتبع أكثر تعقيداً. (Europol, 2022).

صعوبة السيطرة على المحافظ الباردة (Cold Wallets): عندما تُخزن الأصول في أجهزة غير متصلة بالإنترنت، يصبح الوصول إليها أكثر صعوبة، حتى في حال صدور قرارات قضائية (FATF, 2023).

التحويل السريع العابر للحدود: يمكن نقل الأصول الرقمية خلال ثوانٍ إلى دول متعددة، مما يجعل الاستجابة الفورية ضرورة يصعب تحقيقها في الواقع العملي. (Europol, 2022).

نقص الخبرات الفنية المتخصصة: تحتاج عمليات تحليل البلوك تشين إلى خبراء وأدوات متقدمة، وهو ما يشكل تحدياً أمام العديد من الجهات الوطنية التي لا تملك الأدوات الكافية (IMF, 2021).

ثانيًا: التحديات القانونية:

عدم وجود تعريف قانوني دقيق وشامل للأصول الافتراضية في التشريع الأردني: ما يزال المفهوم غير محدد بشكل صريح في التشريعات، مما يخلق فجوة عند التكيف القانوني للجرائم المرتبطة بها (هيئة النزاهة الأردنية، 2022).

قصور الإطار التشريعي في أحكام المصادرة والاسترداد: لا تزال بعض النصوص غير مواكبة لطبيعة العملات الرقمية، مما يؤدي إلى صعوبة إصدار أوامر بالتحفظ أو المصادرة.

تضارب التفسيرات القانونية بين العملات الرقمية والعملات القانونية: وهذا يسبب ترددًا في تصنيف العملات الرقمية كأموال قابلة للاسترداد.

ضعف إلزام مزودي خدمات الأصول الافتراضية (VASPs): سواء المتواجدين داخل الأردن أو خارجه، بالامتثال للقوانين الوطنية الخاصة بالتجميد والإفصاح.

التعاون الدولي: تختلف التشريعات بين الدول فيما يخص التعامل مع الأصول الافتراضية، مما يجعل المساعدة القانونية المتبادلة عملية بطيئة ومعقدة.

ثالثًا: التحديات الإجرائية:

البطء في إصدار أوامر التجميد والتحفظ: في عالم العملات الرقمية، التأخير لعدة دقائق قد يكون كافيًا لإخفاء الأصول بشكل كامل (Al-Khoury, 2020).

نقص الأدوات التحليلية الاحترافية: مثل أدوات Chain Analysis و CipherTrace، والتي تساعد في تتبع المحافظ والتحويلات بدقة (Böhme et al., 2015).

صعوبة ضبط الأدلة الرقمية: تتطلب الأدلة الرقمية إجراءات دقيقة للحفظ والاستخراج دون الإخلال بإجراءات الحيازة (Scott, 2022) (Chain of Custody).

تعدد الجهات المشاركة في التحقيق: بين هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية، البنك المركزي، النيابة العامة، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.. إلخ، مما يستلزم تنسيقًا عاليًا قد لا يكون متوفرًا دائمًا (هيئة النزاهة الأردنية، 2022).

عدم وضوح إجراءات الاسترداد عند التحويل بين منصات خارجية: بعض المنصات غير مرخصة أو موجودة في دول لا تتعاون مع المملكة الأردنية الهاشمية، ما يعقد طلبات الاسترداد (Europol, 2022).

التعامل مع متهمين أو مجرمين لديهم خبرة تقنية عالية: كثير من مرتكبي جرائم الأصول الرقمية يمتلكون خبرة تمكنهم من الاختفاء والتلاعب بالأدلة (FATF, 2023).

المبحث الرابع: مدى كفاية وفاعلية التشريع الأردني في رسم آليات استرداد الأصول الافتراضية الناشئة عن أفعال الفساد.

يتبين من استقراء النصوص التشريعية النافذة أن الأردن يتمتع بإطار قانوني متين لاسترداد الأموال المتحصلة عن جرائم الفساد، يستند إلى أحكام قانون النزاهة ومكافحة الفساد التي تقرر عدم خضوع دعوى استرداد الأموال للتقادم، وتجزئ تتبع الأموال أينما وجدت.

كما يدعم هذا الإطار أحكام قانون الجرائم الاقتصادية وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي تجيز الحجز التحفظي والمصادرة للعائدات الجرمية.

إن خصوصية الأصول الافتراضية، من حيث طبيعتها اللامركزية وسرعة انتقالها عبر الحدود، تكشف عن وجود فجوة تطبيقية بين النص القانوني العام والواقع التقني العملي، الأمر الذي يجعل فاعلية الاسترداد أقل كفاءة مقارنة بالأموال التقليدية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Balthazor, 2019).

مع صدور قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية رقم 14 لسنة 2025، أصبح هناك أساس قانوني صريح لتنظيم هذه الأصول، غير أن حداثة تطبيقه وغياب السوابق القضائية المرتبطة به يجعلان أثره العملي في مجال استرداد أموال الفساد ما يزال في طور التأسيس، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (المحارمة والمعمري، 2022).

أن القدرات التقنية والبشرية المتخصصة في التحقيق المالي الرقمي ما تزال غير كافية، مما يحدّ من سرعة وفاعلية تعقب الأصول الافتراضية واستردادها، خاصة في القضايا العابرة للحدود. وإن هناك نقصاً في التخصص القانوني والخبرات التقنية في الهيئات المعنية لضمان تتبع الأدلة الرقمية في الوقت المناسب، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى تطوير قدرات فنية وتقنية متخصصة في الجهات القضائية والرقابية للتعامل مع الأدلة الرقمية المتقدمة والتحقيق في المعاملات الرقمية المتطورة وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الرعود، 2024).

أن التعاون الدولي في مجال استرداد الأصول الافتراضية قائم من حيث المبدأ، إلا أنه يعاني من البطء الإجرائي وتعدد المتطلبات القانونية بين الدول، مما يقلل من فاعليته العملية في استرداد الأصول الافتراضية المرتبطة بالفساد. وإن التعاون الدولي يتطلب إجراءات طويلة (مثل طلبات المساعدة القانونية المتبادلة عبر القنوات الرسمية)، مما يؤدي إلى بطء في تنفيذ الطلبات واسترجاع الأصول خصوصاً عندما تكون خارج الأردن، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (العنبيكي، 2023).

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة الإطار القانوني والمؤسسي الأردني المتعلق باسترداد الأموال الرقمية والأصول الافتراضية، وبيّنت أن البيئة التشريعية الحالية تُظهر تقدّمًا في مكافحة الفساد بشكل عام، لكنها ما زالت بحاجة إلى تحديثات نوعية لتستوعب طبيعة الجرائم الناشئة في عالم الأصول الافتراضية. كما أوضحت الدراسة أن عملية الاسترداد تواجه تحديات فنية وقانونية وإجرائية معقدة تتطلب أدوات تحليل متقدمة، وتشريعات واضحة، وتعاونًا محليًا ودوليًا فعالًا.

وتؤكد الدراسة أن تعزيز قدرة الأردن على مواجهة هذا النوع من الجرائم يستلزم تطوير منظومة متكاملة تشمل تحديث التشريعات، وتطوير البنية التحتية التقنية، ورفع كفاءات الكوادر الوطنية، وتعزيز التنسيق بين الجهات المختصة. كما تستدعي الحاجة اعتماد نموذج وطني شامل لإجراءات الاسترداد، يعتمد على الممارسات الدولية الفضلى ويضمن سرعة التجميد، ودقة التتبع، وفاعلية الاسترداد. وأن التعامل المبكر مع هذا الملف وتهيئة البيئة القانونية والمؤسسية المناسبة يُعد خطوة ضرورية لحماية المال العام، وتعزيز النزاهة الرقمية، ومواجهة التحديات المستقبلية في عالم سريع التطور. ومن شأن تبني التوصيات الواردة في هذه الدراسة دعم قدرة الأردن على ضمان بيئة مالية آمنة ومتوازنة.

النتائج والتوصيات:

أولاً: نتائج الدراسة:

يتميز الأردن بوجود إطار قانوني واضح لاسترداد الأموال المتحصلة عن الفساد. أن آليات استرداد الأصول الافتراضية في الأردن تتميز بالفاعلية عند التعامل مع الأموال التقليدية، لكنها أقل كفاءة عند تطبيقها على الأصول الافتراضية. أن التشريعات الحديثة المنظمة للأصول الافتراضية تمثل خطوة تنظيمية مهمة، إلا أن أثرها العملي في مجال استرداد الأموال الناشئة عن الفساد ما يزال محدوداً. وجود فجوة واضحة بين النص القانوني والتطبيق العملي. أن القدرات التقنية والبشرية المتخصصة في التحقيق المالي الرقمي ما تزال غير كافية. أن التعاون الدولي في مجال استرداد الأموال الرقمية قائم من حيث المبدأ، إلا أنه يعاني من البطء الإجرائي وتعدد المتطلبات القانونية بين الدول.

ثانياً: توصيات الدراسة:

استناداً إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ومن تحليل الإطار القانوني والتقني والمؤسسي المتعلق بالأموال الرقمية والأصول الافتراضية في الأردن، وما تم التعرف عليه من تحديات فنية وقانونية وإجرائية، تُوصي الدراسة بما يلي:

أولاً: توصيات تشريعية وقانونية: قانون التعامل بالأصول الافتراضية رقم 14 لسنة 2025:

1- إعادة صياغة بعض مواد قانون التعامل بالأصول الافتراضية رقم 14 لسنة 2025:

- مادة التعريفات

المادة (1) :

لغايات هذا القانون، يُقصد بالألفاظ والعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه، ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

الأصول الافتراضية: تمثيل رقمي للقيمة يمكن تداوله أو تحويله أو تخزينه إلكترونياً باستخدام تقنيات السجل الموزع أو أي تقنية مماثلة، ويُعترف به كوسيلة للتبادل أو الاستثمار، ولا يُعد عملة قانونية صادرة عن البنك المركزي.

العائدات الجرمية الرقمية: أي أصول افتراضية أو منافع مالية رقمية ناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن ارتكاب جريمة فساد أو جريمة اقتصادية.

مزود خدمات الأصول الافتراضية: أي شخص طبيعي أو اعتباري مرخص له بموجب أحكام قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية لتقديم خدمات تتعلق بتداول أو حفظ أو تحويل الأصول الافتراضية.

- المادة التي تتعلق بالتجميد والتحفيز

المادة (2) :

أ. للنيابة العامة أو الجهة المختصة أن تأمر بتجميد أو حجز أي أصول افتراضية يشتبه بكونها عائدات جرمية، وذلك بناءً على دلائل جدية تشير إلى ارتباطها بجريمة فساد أو غسل أموال.

ب. يشمل قرار التجميد المفاتيح الخاصة، أو المحافظ الرقمية، أو الحسابات المرتبطة بالأصول الافتراضية محل التحقيق.

ج. يُخطر مزود الخدمة المرخص بقرار التجميد فور صدوره، ويلتزم بتنفيذه تحت طائلة المسؤولية القانونية.

- المادة التي تتعلق بالمصادرة والاسترداد

المادة (3) :

أ. تحكم المحكمة المختصة بمصادرة الأصول الافتراضية متى ثبت أنها متحصلة من جريمة فساد أو جريمة اقتصادية.

ب. تُنفذ المصادرة بنقل ملكية الأصول إلى الخزينة العامة أو بيعها وفقاً للأنظمة والتعليمات الصادرة لهذه الغاية.

ج. لا يحول الطابع اللامركزي أو التقني للأصول الافتراضية دون خضوعها لأحكام المصادرة المنصوص عليها في قانون الجرائم الاقتصادية وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2 - إنشاء تشريع مستقل أو فصل خاص في قانون النزاهة ومكافحة الفساد يوضح آليات الاسترداد المتعلقة بالأموال الرقمية والأصول الافتراضية الناشئة عن أفعال الفساد.

3 - تعزيز الإطار القانوني للتعاون الدولي بما يسمح بسرعة تبادل المعلومات مع الدول والمنصات الأجنبية التي تستضيف المحافظ الرقمية وتسهل تتبع الأموال الرقمية والأصول الافتراضية. تعزيز قدرات هيئة النزاهة ومكافحة الفساد من خلال إنشاء وحدة متخصصة في «تحليل وتتبع الأصول الرقمية» تستخدم أدوات تقنية متقدمة.

تطوير آليات التنسيق بين الجهات المختصة (هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وحدة الجرائم الإلكترونية، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب/البنك المركزي، هيئة الأوراق المالية، النيابة العامة) عبر بروتوكول موحد للتعامل مع الجرائم المتعلقة بالأموال الرقمية والأصول الافتراضية.

تسريع إجراءات إصدار أوامر التجميد للأصول الرقمية عبر آلية طارئة Fast-Track لضمان منع تحويلها أو إخفائها، وبالتالي تسهيل عملية التحفظ عليها واستردادها. إنشاء قاعدة بيانات وطنية لرصد جميع الأنشطة المتعلقة بالأصول الافتراضية المرخصة في الأردن، وربطها بالجهات الرقابية.

ثالثاً: توصيات تقنية وفنية:

توفير أدوات تحليل البلوك تشين مثل Chainalysis أو TRM Labs أو CipherTrace للجهات المختصة.

اعتماد أنظمة مراقبة فورية لرصد التحويلات المشبوهة على شبكات البلوك تشين. إطلاق برامج تدريب متخصصة للكوادر الفنية والقانونية حول تقنيات التتبع والتحليل الجنائي الرقمي للأصول الافتراضية. العمل على بناء منظومة استباقية للكشف المبكر عن محاولات استخدام العملات الرقمية في الفساد أو غسل الأموال.

رابعاً: توصيات توعوية وتنظيمية تنفيذ حملات توعية وطنية لتعريف الجمهور بمخاطر التداول بالأصول الرقمية الغير منظم

تعزيز الشفافية من خلال نشر تقارير دورية حول حجم التعاملات الرقمية المرخصة والأنشطة المشبوهة.

تشجيع المؤسسات المالية الأردنية على تطوير حلول دفع رقمية قانونية وآمنة تكون بديلاً موثوقاً للعملات المشفرة غير المنظمة.

خامساً: توصيات استراتيجية مستقبلية

إعداد استراتيجية وطنية متكاملة للأصول الرقمية تشمل الجوانب القانونية والرقابية والتقنية.

دراسة إمكانية إصدار عملة رقمية أردنية (Central Bank Digital Currency) بما ينسجم مع الاتجاهات العالمية ويحقق رقابة أعلى على التدفقات المالية.

تطوير القدرات الفنية من خلال الاستثمار في تدريب المحققين والمدعين العامين على استخدام أدوات تحليل البلوك تشين (Blockchain Analytics Tools) لتتبع الأموال عبر السجلات العامة.

التعاون الدولي السريع: ضرورة تسهيل قنوات التعاون الدولي غير الرسمية والرسمية لضمان سرعة تجميد الأصول قبل تهريبها عبر الحدود في غضون دقائق.

المراجع باللغة العربية

- بارون، جوشوا (2015). تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي، الناشر مؤسسة RAND، كاليفورنيا، https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1200/RR1231/RAND_RR1231z1.arabic.pdf
- الخوري، علي (2020). المدفوعات الإلكترونية والعملات الرقمية. دار النشر: مركز دبي للتطوير والحوكمة. <https://altibrah.ae/book>
- العنكي، ميزر. (2023). استرداد الأموال المهربة المتحصلة عن جرائم الفساد في التشريعين الأردني والعراقي. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط، الأردن. <https://share.google/6L3ljqBVgWkljkH9>
- بيبيرس، محمد. (2023). العملة الرقمية المشفرة: بين مخاطر الحاضر وطموح المستقبل. مجلة القانون والأعمال، ع43، 211-179. <https://www.droitentreprise.com>
- جرادات، محمد. (2020). العملات الرقمية: مظلة جديدة للصفقات المشبوهة وغسل الأموال. مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، 5(1)، 197-171. https://drive.google.com/file/d/1lsQ2Ew8lsNeyCCWweLKFblwXhoSNst_1/view
- خرفي، الحاج يوسف والسنوسي، عبد الرحمن (2021). الغرر والاستدلال به في الحكم على العملات الافتراضية المشفرة، مجلة المعيار، مجلد: 52 عدد 25، 340-322. <https://asjp.cerist.dz/en/article/171832>
- الرعود، طلال (2024). مكافحة غسل الأموال بالعملات المشفرة: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، 1. <https://lu.edu.qa/wp-content/uploads/2025/Article-7.pdf>
- الطرمان، احمد (2024) مخاطر وتحديات تداول العملات الرقمية على المجتمع الأردني. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 5(6)، 472-462. <https://www.hnjournal.net/ar/5/29-6-net/ar/5>
- المحارمة، ليث والمعمري، عبد الوهاب (2022) الآثار القانونية للتداول بالعملات الرقمية على المؤسسات والأفراد في التشريع الأردني، مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، 2(15)، 139-120. <https://doi.org/10.56793/pcra2213156>
- مرزوق، آمال. (2019). البتكوين: نقود جديدة أم فقاعة مالية؟. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 3(2)، 94-73.
- قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية (2025). قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية رقم (14) لسنة (2025). الجريدة الرسمية. <https://www.pm.gov.jo/Ar/>

Pages/NewsPaperDetails/5996

• قانون النزاهة ومكافحة الفساد (2016). قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (13) لسنة (2016). الجريدة الرسمية. العدد 5397. <https://doc.pm.gov.jo/DocuWare/PlatformRO/WebClient/Client>

• حجازي، مهند (2025). اجتماع الشبكة الإقليمية لاسترداد الأصول في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. جده: 2025/10/9. [/https://jiacc.gov.jo/AR//NewsDetails](https://jiacc.gov.jo/AR//NewsDetails)

• شعبان، يتول وآخرون (2020). العملات المشفرة، البنك المركزي الأردني، دائرة الإشراف والرقابة. https://www.cbj.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/84%D8%AE%D8%B56.pdf%85%D9%AR/%D9

• عبد الكريم، أبي (2025). الحماية القانونية للمتداولين بموجب قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية الأردني. [/https://www.karajahlaw.com/news-blogs](https://www.karajahlaw.com/news-blogs)

<https://asjp.cerist.dz/en/article/98971> •

• النعيمي، مثنى (2018). البتكوين، نظام الدفع الإلكتروني، شبكة اللوكة، <https://127382/www.alukah.net/library/0>

• هيئة النزاهة الأردنية (2022). التقرير السنوي لعام 2022. https://www.jiacc.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/jiacc_report_2022_arabic-0.pdf

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Balthazor, A. W. (2019). The Challenges of Cryptocurrency Asset Recovery. FIU Law Review, 13(6), 1207-1233. <https://ecollections.law.fiu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1410&context=lawreview>
- Böhme, Rainer, Nicolas Christin, Benjamin Edelman, and Tyler Moore. 2015. "Bitcoin: Economics, Technology, and Governance." Journal of Economic Perspectives 29 (2): 213-38. DOI: 10.1257/jep.29.2.213. <https://www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/jep.29.2.213>
- European Union Agency for Law Enforcement Cooperation (Europol). (2022). Cryptocurrencies: Tracing and Tackling Criminal Abuse. Europol. <https://www.europol.europa.eu/publications-events/publications/cryptocurrencies-tracing-evolution-of-criminal-finances>
- Financial Action Task Force, (Virtual Currencies Key Definitions and Potential AML/CFT Risks), FATF Repot, 2014. <https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Methodsand Trends/Virtual-currency-definitions-aml-cft-risk.html>
- Financial Action Task Force (FATF). (2021). Virtual Assets and Virtual Asset Service Providers: Updated Guidance. Paris: FATF <https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/guidance/Updated-Guidance-VA-VASP.pdf>.
- Financial Action Task Force (FATF). (2023). Jurisdictions under Increased Monitoring - 27 October 2023. <https://www.fatf-gafi.org/en/publications/High-risk-and-other-monitored-jurisdictions/Increased-monitoring-october-2023.html>
- International Monetary Fund (IMF), (2021). IMF Annual Report 2021. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2021/eng/downloads/>
- Sompolsky, Y., & Zohar, A. (2015). Secure High-Rate Transaction Processing in Bitcoin. Financial Cryptography. <https://www.semanticscholar.org/paper/Secure-High-Rate-Transaction-Processing-in-Bitcoin-Sompolsky-Zohar/728b60c04afb5b87853b59265e49f430dbf631db>
- També, O., Owen, T., & Nizzero, S. (2024). Crypto-Asset Recovery: Challenges, Observed Practices and Strategies. Royal United Services Institute (RUSI). <https://www.rusi.org/explore-our-research/publications/special-resources/crypto-asset-recovery-challenges-observed-practices-and-strategies>

